الأمن الغذائي العربي بين إحباط الواقع والأمل في المستقبل

د.محمد الهادي صالح*

المقدمة :

يعد الغذاء من أهم ما يشغل حياة الأفراد والشعوب، وهو شغل الفرد الشاغل طوال حياته. فمن لم يتيسر له الغذاء الكافي تعرضت حياته للخطر، وأصابته الأمراض والقلق والاضطراب، وانحرف عن الحياة الطبيعية السليمة واتجه إلى الإجرام وإثارة المخاطر والمشاكل للمجتمع. أما في حياة الشعوب فإن الحاجة إلى الغذاء تكون أكبر أهمية، لأن الجوع يجبر الشعوب على الخضوع لأعدائها، والتنازل عن حقوقها ومقدساتها. ولهذا نجد الحكومات، على مختلف أشكالها، تهتم بمسألة تأمين الغذائي لشعوبها، وتعتبره واحد من أهم أهدافها للمحافظة على استقلالها وسيادتها.

وفي الوطن العربي تتجسد مشكلة الغذاء في أسوأ حالة يمكن أن تعاني منها أمة من الأمم، بسبب عدم قدرة حكوماته على توفير الغذاء من دون اللجوء إلى الاقتراض أو المساعدات الخارجية، وهو ما يشكل تحديا خطيرا، ويثير القلق والخوف على مستقبل المنطقة برمتها. ويكمن السبب الرئيسي في هذه المشكلة، في عجز هذه الحكومات عن إقامة تعاون، أو تكامل اقتصادي عربي مشترك، يمكنها من توفير الغذاء لشعوبها، على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية في هذه المنطقة؛ ففي بعضها تجري الأنهار وتتوفر الأمطار بكميات كبيرة، وتوجد بها الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وفي بعضها يوجد النفط والغاز والمعادن الجوفية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، وفيها توجد الطاقة الشمسية الواعدة، وطاقات الرياح، والبحار، والأنهار، وهي الثروات والطاقات التي قد بديلا عن النفط، وفي بعضها تتوفر اليد العاملة، وفي بعضها الآخر تتوفر السيولة النقدية اللازمة للتنمية والبناء.

كما يتمتع الوطن العربي بميزة نسبية أخرى قل وجودها في مناطق أخرى، تتمثل في انتشار لغة واحدة، وديانة واحدة تقريبا، وتسوده ثقافة واحدة، ويتمتع سكانه بتشابه كبير في الأعراف والعادات والتقاليد، وحتى الأمزجة وأنماط الاستهلاك. فهي إذا منطقة متكاملة اقتصاديا واجتماعيا ودينيا وثقافيا، وقادرة على الاكتفاء الذاتي بتوفير أغلب الاحتياجات الأساسية لسكانها. إلا أنَّ هذه الميزة مهملة وغير مستغلة في تحقيق تكامل اقتصادي يجسد التعاون المتبادل والعمل على تحقيق مستقبل أفضل، ولا يوجد توافق بين دوله وحكوماته بما يضمن لشعوبه الأمن والاستقرار والاستقلال. وقد انعكس تعطيل هذه الميزة

* عضو هيئة التدريس مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية – الأكاديمية الليبية

النسبية سلبيا على مشكلة الغذاء وحولتها إلى أزمة ستعاني منها شعوب المنطق إلى أجل غير منظور، وهو ما يهدد أمن واستقرار ووحدة دول المنطقة.

مشكلة البحث:.

تُعد الهوة السالبة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي للمواد الغذائية في البلاد العربية واحدة من أهم المشكلات التي تواجه الحكومات العربية والمخططين الاقتصاديين، وتهدد الأمن الغذائي، ومستقبل المنطقة برمته. وقد حافظت تلك الهوة على الاتساع منذ الاستقلال، بل وازدادت اتساعا خلال العقود الأخيرة، حتى تحولت إلى أزمة حقيقية. وحيث أنَّ الدول العربية منفردة تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة، وهي غير قادرة على التعاون فيما بينها، وحيث أنَّها من المناطق الأكثر زيادة في عدد السكان في العالم. فإلى أي مدى تستطيع الدول العربية التوفيق بين هذه الصعوبات المتصاعدة، وهذه الزيادة الكبيرة، وحاجتها الماسة إلى الغذاء؟ وإلى أي مدى تستطيع هذه الدول إقامة تكامل اقتصادي فعال يمكن أن يضيق هذه الهوة؟

أهمية البحث:.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يناقش مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه الشعوب العربية، وتهدد كياناتها السياسية والاجتماعية بالتصدع والانهيار، وبانتشار الفقر والتخلف بينها. لذلك فإنَّ دراسة مشكلة الغذاء في الوطن العربي، ومعرفة أسبابها، ونتائجها، وما قد يترتب عليها من أزمات، مسألة حيوية لحماية الإنسان العربي. وهي مشكلة من أهم الموضوعات التي يجدر بالباحثين والمتخصصين والمسئولين دراستها والكشف عن آثارها الكارثية على مستقبل الشعوب العربية. فمشكلة الغذاء تؤثر سلبا على الاستقرار والبناء والإنتاج والتعلم والتقدم، وعلى مستقبل الأجيال بشكل عام. لأن نقص الغذاء يسبب الفقر وسؤ التغذية الذي يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض، ويزيد من نسب الوفيات، ويقلل من مستويات الأعمار، ويدمر جميع الجهود والخطط المبذولة للبناء والتنمية، ويحبط الإرادة ويوهن الهمم. فهو أس وأساس المشاكل والأزمات في حياة الشعوب.

أهداف البحث:. يهدف هذا البحث إلى:

1. معرفة الحجم الحقيقي لأزمة الغذاء، أو (الهوة الغذائية) التي تواجه الشعوب العربية.
2. محاولة دراسة الأسباب الحقيقة الكامنة وراء وجود عجز غذائي كبير على الرغم من توفر الموارد.
3. الدعوة إلى قيام تكامل وتعاون عربي سياسي واقتصادي حقيقي لحل مشكلة الغذاء التي تتسع يوما بعد يوم.

الفرضية:. البلاد العربية مجتمعة من أغنى أقاليم العالم في الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها إنتاج الغذاء، يسندها تجانس اجتماعي وديني قوي، لكن الفرقة السياسية والدينية المُصطنعة، وتكالب الأعداء، منعتها من تحقيق التكامل الاقتصادي، أو على الأقل التعاون في توفير الغذاء والرعاية الصحية والأمنية والعلمية لأبنائها! فإذا توفرت الإرادة وحققت تكاملا، أو على الأقل تعاونا جادا فيما بينها، استطاعت أن تكتفي ذاتيا في كثير من احتياجاتها الضرورية وغير الضرورية.

يمكن تعريف الهوة الغذائية على أنها حالة من عجز الاقتصاد الوطني عن سد احتياجات السكان من المواد الغذائية والسلع الأساسية، مما يضطر الدولة إلى اللجوء للخارج لطلب المساعدة، أو للاقتراض، أو لزيادة تصدير المواد الأولية التي تنتجها. فالهوة الغذائية إذا هي الفارق السلبي بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من المواد الغذائية والسلع الأساسية ذات العلاقة، وهي النقطة الحرجة التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار والوحدة الوطنية لأي بلد.

وفي البلاد العربية تتصدر مشكلة الغذاء قائمة المشكلات المستعصية التي عجزت الحكومات العربية عن حلها، منذ الاستقلال. فلقد عانت هذه الدول، وما زالت تعاني، من مشكلة العوز الغذائي، ونقص حاد في مختلف متطلبات الحياة الكريمة. ولحل هذه المشكلة، لجأت الدول الفقيرة منها إلى الاقتراض وطلب المساعدات من الخارج لتغطية نفقات استيراد المواد الغذائية والأدوية ومواد التشغيل، أما الدول المصدرة للنفط فإنَّها تُنفق جزأ كبيرا من عائداتها على استيراد السلع والمواد الغذائية من الخارج، وهو ما يزيد من مستويات الإنفاق على الغذاء وما في حكمه، وبالتالي يعرقل الإنفاق على التنمية.

وما يزيد الأمر سوأ أنَّ الدول العربية ليست فقط تعاني من وجود فارق سلبي بين الإنتاج والاستهلاك، بل إنَّ كميات الإنتاج المحلي من المواد الغذائية والسلع الأساسية، تتراجع من سنة إلى أخرى، والحاجة إلى الغذاء تزيد بزيادة عدد المواليد، فتزيد من اتساع هذا الفارق السلبي، وتحول المشكلة إلى أزمة تتعلق بالأمن الغذائي القومي.

فمثلا، كانت الدول العربية تستورد بما قيمته 1.900 مليون دولار أمريكي مواد غذائية، خلال سنة 1970م، تلك القيمة تضاعفت أكثر من سبع مرات، لتصل إلى 14.900 مليون دولار أمريكي، سنة 1979م، أي بنمو بلغ 25.7%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1981، ص 39). وفي فترة قريبة من هذه الفترة نجد أنَّ صادرات الدول العربية هي الأخرى تراجعت، مما ينعكس سلبا على تمويل وارداتها ويجبرها على اللجوء إلى زيادة الاقتراض. ففي سنة 1980م، مثلا كانت قيمة صادرات الدول العربية 255 مليار دولار أمريكي من السلع والخدمات. لكن تلك القيمة تراجعت سنة 1985 إلى 124 مليار دولار أمريكي فقط، بنسبة تراجع بلغت حوالي 50%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993، ص 64). أما

فيما يتعلق بنسبة الادخار إلى الاستثمار، وهي الركن الأساسي الذي عادة ما تعتمد عليه الدول في الإنفاق على الاستثمار، فهي إما أنَّها بطيئة الزيادة، أو أنَّها تتراجع إلى مستويات أقل. فمثلا كانت نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار سنة 1985 قد بلغت 107.9%، ارتفعت سنة 1990 بشكل ضئيل لتبلغ 109.3%. بينما تراجعت تلك النسبة، متأثرة بحرب الخليج الثانية، سنة 1991 إلى 80.2% فقط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993،ص68). هذه الزيادة المهولة في الاستهلاك، والتراجع الكبير في التصدير، وتذبذب الادخار، يهدد الأمن الغذائي، ويفاقم المشكلات، ويعرقل كل محاولات البناء.

خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الماضي 1985 . 1990م بلغت قيمة الهوة الغذائية مبلغا قدره حوالي 12.5 مليار دولار أمريكي. ثم تراجعت تلك الهوة إلى حوالي 11 مليار دولار أمريكي خلال سنة 1993 م، وكان السبب في ذلك الانخفاض، على الرغم من الزيادة الملحوظة في الواردات، انخفاض أسعار بعض السلع الأولية التي تستوردها الدول العربية، في الأسواق العالمية. ثم انخفضت قيمة تلك الهوة انخفاضا طفيفا خلال سنة 1994 م، حيث قُدِّرت بحوالي 10.7 مليار دولار أمريكي لنفس الأسباب(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995، ص33) .

وعلى الرغم من التراجع في قيمة الهوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من الغذاء، إلا أن ذلك التراجع لم يشمل كافة السلع المستوردة، حيث نلاحظ اتساعها في سلع ضرورية مثل اللحم والسكر والحبوب، بسبب زيادة أسعارهما في الأسواق العالمية، وزيادة الكميات المستوردة منهما، لتغطية الزيادة في الطلب المحلي عليهما، وتنخفض في سلع أخرى مثل، بعض الخضروات والأسماك.

شهدت سنة 1995م، زيادة أكبر في قيمة الهوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، حيث بلغت قيمتها حوالي 12.7 مليار دولار أمريكي، بنسبة زيادة بلغت حوالي 18.7% مقارنة بقيمتها سنة 1994م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، ص 37). وتشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية عانت من هذه المشكلة المزمنة في معظم السلع الغذائية، وبخاصة فيما يتعلق بالحبوب، التي شكلت حوالي 49.2% من إجمالي قيمة الهوة الغذائية. كما ارتفعت قيمة الهوة الغذائية سنة 1998م، 13.4 مليار دولار أمريكي. وفي سنة 1999م، انخفضت إلى حوالي 12 مليار دولار أمريكي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص48)، بسبب تراجع أسعار بعض السلع الأولية في الأسواق العالمية، وليس بسبب زيادة الإنتاج المحلي. أما خلال سنة 2000م.

فقد قفزت قيمة الهوة الغذائية إلى حوالي 18.5 مليار دولار أمريكي. أما خلال سنة 2007م فقد ارتفعت قيمة الفجوة إلى 34.200، مليار دولار أمريكي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009،ص175) وهذا يعني أنَّ إنتاج الغذاء المحلي لا يغطي إلا جزأ بسيطا من الحاجة المحلية. وتميزت الهوة الغذائية

في الدول العربية بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا من سنة إلى أخرى، بسبب ارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني المرتبط عادة بنسب هطول الأمطار، وبالتقنيات التقليدية المستعملة في هذه الحرفة، وبزيادة حجم الاستهلاك السنوي، وتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003،ص 48).

والمشكلة الأساسية، في هذه الحالة، تكمن في كون الدول العربية لم تستطع التعاون فيما بينها لتغطية الطلب المحلي على الغذاء والمنتجات الزراعية. لأن هذا يتطلب تنمية واستصلاح المناطق الزراعية الخصبة في الوطن العربي، ومن ثم نقل الفائض من المناطق ذات الوفرة مثل السودان، ووادي الرافدين، ووادي النيل، وشمال الشام، إلى المناطق المحتاجة إليه، وهي في معظمها مناطق نفطية قادرة على التغطية المالية. وبسبب انعدام التعاون بينها، وجدت الدول العربية نفسها مجبرة على استيراد احتياجاتها من السلع والمواد الغذائية من الخارج بكميات كبيرة، وبأسعار مرتفعة، حتى تتمكن من تغطية الطلب المحلي المتزايد عليها. وهذا بالطبع زاد من الضغط على موازين مدفوعاتها، وبخاصة في حالة الدول ذات الدخل المنخفض، مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض من الدول الغنية.

جدول (1) يوضح الفجوة في بعض المواد الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 1980 . 1985 . 1990 . 1995 . 2000 . 2005 . 2013 م. (بملايين الدولارات)

السنة المنتج/	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2013	الاكتفاء سنة 2013
حبوب	3475	6304	5720	5942	6378	9178	20591.0	19951	%41.7
لحوم	879	1210	1138	977	1439	2438	4743.0	6122	%73.9
سكر	2057	700	1569	1190	1163	1259	2939.0	3343	%31.5
خضروات	32–	109	308	120	265	90 –	1129.0–	887–	%100
فواكه	164	128	86–	31	285	427	266.0	126	%96.9
زيوت	860	1386	1255	1554	1101	2304	3802.0	3254	%39.1

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1993. ملحق (10/3). و2003. ملحق (10/3). ص 276. و2007. ملحق (10/3). ص 318. و2009. ملحق (12/3). ص 302. و2012. ملحق (10/3). ص 355. و2015. ملحق (12/3). ص 421.

يوضح الجدول السابق التراجع الخطير في إنتاج بعض المواد الغذائية الأساسية، أو ما يسمى الهوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة من 1980 م إلى 2013 م، وهو ما سمحت به البيانات المتاحة. ويمكننا ملاحظة أنه حتى عندما تحدث زيادة في الإنتاج، فإنها تكون زيادة متواضعة وغير كافية، ولا تتناسب مع الزيادة في عدد السكان، ولا مع تغير أنماط الاستهلاك المرتبطة بالتطور الحضاري الذي يشهده العالم، حيث أن جميع المحاولات التي بذلتها الدول العربية لزيادة الإنتاج لم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، إلا في إنتاج بعض الخضروات والأسماك، وفي بعض السنوات فقط. أما إنتاج الحبوب، التي هي من السلع الإستراتيجية الأساسية.

فإنَّ نسبة الاكتفاء الذاتي فيها لم تتجاوز 41.7% من احتياجات الأسواق المحلية سنة 2013م، وهي نسبة بسيطة بالمقارنة بأهميتها وكثرة استعمالها. في حين شهدت بعض السلع الأخرى تراجعا في الإنتاج. مثل الزيوت التي انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها من 45.6% سنة 2000 إلى 28.2%، سنة 2005 م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2007،ص 318)، ثم عاودت الارتفاع من جديد محققة رقما قياسيا بنسبة قدرها 73.9 % سنة 2013م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص421)، لكنها ورغم هذه الزيادة الكبيرة نسبيا، تبقى دون الاكتفاء التام، وذلك نظرا لأن أغلب هذه الزيادة جاء بسبب انخفاض الأسعار العالمية وليس بسبب زيادة الإنتاج.

كما يشير الجدول السابق إلى أنَّ التذبذب في إنتاج السلع الغذائية يُعد سمة أساسية من سمات إنتاج الغذاء العربي. فقد تواصل الانخفاض والارتفاع في إنتاج المواد الغذائية بشكل مستمر، على مدى العقود التي أعقبت الاستقلال، حتى الآن. وأدى إلى عجز الدول العربية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، واضطرارها لتعويض النقص عن طريق الاقتراض والاستيراد من الخارج، بكل ما في ذلك من مخاطر على الاستقلال الوطني.

كما يتسم إنتاج الغذاء في الدول العربية بالبطء الشديد في الزيادة. بينما نجد، في ذات الوقت، أنَّ الزيادة في عدد السكان ما زالت تشكل نسبة عالية، حيث بلغت سنة 2014م، 2.2%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص 44)، وهي من أعلى النسب في العالم بعد الدول الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى. وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في تفاقم أزمة الغذاء. وتعمل على توسيع الهوة الغذائية، وتجبر الحكومات العربية على الاستيراد والاقتراض من الخارج بشكل مستمر. وهذا مؤشر على أن الأمن الغذائي العربي ظل يعاني من مخاطر كثيرة وجدية منذ الاستقلال، وسيظل يعاني ما لم تبادر الحكومات العربية إلى الاتفاق على صيغة مشتركة للتعاون المتبادل الجاد في مجال الغذاء.

أ . بعض أسباب تدهور إنتاج الغذاء في الوطن العربي.

من الواضح أنَّ الدول العربية لم تستطع بناء مؤسسات اقتصادية قطرية، أو عربية، قادرة على زيادة الإنتاج بما يلبي احتياجات السوق المحلي، بل ظل الإنتاج الزراعي في الوطن العربي يعاني من الانخفاض الحاد والارتفاع القليل منذ الاستقلال. ففي سنة 1994 شهد الإنتاج تحسنا مقارنة بالعام الذي قبله بنسبة بلغت 6.1%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995،ص26) من الطلب، لكنه انخفض سنة 1995م بنسبة 3.5%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1996،ص33)' ثم عاد فحقق ارتفاعا سنويا بنسبة 5.2% خلال الفترة من 1995 إلى 2006م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2007. ص 305)، وكانت نسبة الارتفاع قد بلغت 7.9% خلال الفترة من 2000 إلى 2008م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 40)، لكنه عاد فانخفض خلال الفترة من 2000 إلى 2014 إلى معدل أقل، فبلغ النمو السنوي للإنتاج الزراعي 7.1%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص407).

من خلال الأرقام السابقة، يبدو واضحا تذبذب الإنتاج الزراعي صعودا وهبوطا طيلة السنوات المنصرمة، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية في البلدان العربية مجتمعة حوالي 29.3% من الكميات المطلوبة للاستهلاك خلال سنتي 2006 . 2007م، ثم انخفض الاكتفاء الذاتي في مجموعة المواد الغذائية الأساسية من 54.9% من الطلب الأساسي، سنة 2006 م، إلى 47.8% من الطلب، سنة 2007 م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009،ص 302). وهذا ما يؤشر إلى أنَّ الإنتاج ظل لا يغطي إلا نسبة قليلة مما تحتاجه الأسواق المحلية العربية. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى زيادة الطلب المرتبط بزيادة نسبة المواليد، وبتطور الأذواق وأنماط الاستهلاك الناتج عن تطور وسائل الإعلام والاتصال وأساليب الحياة عموما، وتحسن الأجور والمرتبات، يصاحبه فشل برامج التنمية البشرية وتدني مستويات مخرجات التعليم، واستخدام أساليب ووسائل زراعية تقليدية.

وإلى جانب هذه الأسباب، هناك مجموعة من العوامل المباشرة التي لعبت دورا بارزا في تدهور الإنتاج الغذائي في الوطن العربي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:.

- انخفاض إنتاجية العمال العرب .

تعرضت العمالة العربية لإهمال ونقص شديد في التدريب والتوعية والتأهيل، وبخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والرعي وما يتعلق بها. فبقيت تمارس عملها بطرق وأساليب بدائية لا تتناسب وحاجة العصر المتزايدة للغذاء والإنتاج. وهذه الوضعية جعلتها تتميز بالتدني الشديد في إنتاجيتها في مختلف القطاعات، وذلك على الرغم من التزايد المستمر في أعداد تلك العمالة، حيث قُدرت نسبة الزيادة السنوية بـ 3.7% خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن المنصرم، أما نسبة الزيادة السنوية

سنة 2000 فقد قُدرت بـ 3%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001،ص29). وتُقدر نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة من 1995 . 2007 بـ 3.3% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009،ص38) من القوة العاملة. غير أنَّ هذه الزيادة تُعد أدنى من الزيادة في باقي دول العالم، وذلك بسبب عدم مشاركة أعداد كبيرة من السكان في العمل؛ مثل المرأة، والشباب، وبخاصة من هم في سن الدراسة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال.

ما يؤدي إلى حرمانهم من التعليم والتقنيات الحديثة فتبقى إنتاجيتهم متدنية مستقبلا. وتتجلي مشكلة تدني الإنتاجية في قطاع الزراعة أكثر منها في القطاعات الأخرى، حيث يعمل حوالي ثلث القوة العاملة العربية، ومع ذلك تنخفض إنتاجيتها بشكل ملفت للنظر، ومثير للقلق، حتى أصبحت ظاهرة مزمنة ترتبط بالعمالة العربية على مستوى العالم، بسبب الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة، وضعف التدريب والتأهيل، وكذلك تدني الواعز الديني، وضعف الشعور الوطني لدى كثيرين(الكحلوت، 1986،ص 53 -77). وهو ما ساهم بشكل كبير في زيادة العجز الغذائي، وفي حاجة الدول العربية إلى مزيد من الأموال لاستيراد المزيد من المواد الغذائية.

القطاع الصناعي هو الأخر يعاني من انخفاض شديد في الإنتاجية، حيث لُوحظ أن إنتاجية عامل واحد من الدول الصناعية تعادل إنتاجية ستة عمال عرب(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997،ص 21)، على أقل تقدير. وقد قُدّرت إنتاجية العامل الواحد في القطاع الصناعي في البلدان العربية بحوالي 16.246 ألف دولار أمريكي خلال عام 1980م، ثم انخفضت تلك التقديرات لتصل إلى حوالي 9.110 آلاف دولار أمريكي عام 1985م، ثم تراجعت من جديد إلى حوالي 8.725 آلاف دولار أمريكي عام 1993م، وبحوالي 9.658 آلاف دولار أمريكي عام 1995م، وبحوالي 9.178 آلاف دولار أمريكي عام 1998م، وبحوالي 10.943 آلاف دولار أمريكي عام 1999م، وبحوالي 14835 ألف دولار أمريكي عام 2000م، وبحوالي 13.250 ألف دولار أمريكي عام 2001م، وبحوالي 13.170 ألف دولار أمريكي عام 2002م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة).

والأسباب الكامنة وراء هذا التذبذب، هبوطا وصعودا، في إنتاجية العمالة العربية، يمكن إرجاعها إلى التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم، وإلى تأخر إدخال التقنيات الحديثة إلى مختلف مجالات العمل. فخلال فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، شهدت المنطقة عدة حروب عدوانية من قبل دولة الكيان الصهيوني والدولة الإيرانية، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم الحرب على المسلمين في الشيشان وجورجيا، وبورما. ومن المعلوم أنَّ مثل هذه الحروب وما يصاحبها من دمار وقتل وإحباط، ودعاية إعلامية سلبية، ساهمت بشكل كبير في استفزاز المواطن العربي، وفي تزايد الضغوط النفسية والمعنوية عليه، مما جعل إنتاجيته تنخفض بشكل كبير. ثم إنَّها قد تكون زادت من

إرباك الحكومات العربية وقللت من قدرتها على المراقبة والمتابعة، وحث العمالة عبر الوسائل المختلفة، على بذل المزيد من الجهد والعمل من أجل زيادة الإنتاج. كما شهدت المنطقة تذبذبا كبيرا في أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما أربك برامج التنمية والتدريب، وساهم في تراجع إنتاجية العمالة.

هذا التراجع والتذبذب يعتبر مؤشرا خطيرا يدل على وجود أزمة حقيقية في إنتاج الغذاء العربي، ويشير إلى حقيقة اتساع الهوة الغذائية المتواصل والذي قد يستمر لعقود قادمة. ويكفي أن نعرف أن إنتاجية العامل الواحد في دولة صناعية مثل اليابان قُدَرت بحوالي 106 ألف دولار أمريكي خلال سنة 1999م، في حين قُدِّرت إنتاجية العامل العربي بحوالي 10.943 ألف دولار أمريكي سنويا في نفس السنة(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995،ص20-21)، لكي نكوّن فكرة واضحة عن تدني إنتاجية العامل العربي. ويعود السبب في التراجع المستمر في قيمة إنتاجية العمالة العربية، بالإضافة إلى ما سبق، إلى مجموعة من العوامل المباشرة، نذكر منها أهمها:.

1. **الفساد الإداري والمالي** المستشري في معظم، إن لم يكن جميع مؤسسات الدول العربية، وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية، وضعف أنظمة المراقبة المالية والمحاسبية، وضعف التخطيط والتطوير في الوحدة الإنتاجية، وعلى مستوى الدولة بشكل عام.

2. **تزايد عدد العمالة في الوحدة الإنتاجية الواحدة.** فإذا كانت الوحدة الإنتاجية تحتاج مثلا إلى عشرة عمال، يتم، لأسباب سياسية أو اجتماعية، تعيين خمسة عشر عاملا، أو أكثر، فتكون هذه الزيادة عبئا على الوحدة الإنتاجية وتؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها إلى حدود متدنية جدا. أما في القطاع الخاص فإن رب العمل مجبر، في بعض الأحيان، على استيعاب أبناءه وبعض أقاربه للعمل معه لأسباب اجتماعية، وهو ما يؤدي إلى ذات النتيجة.

3. **القصور الشديد في النظام التعليمي العربي.** حيث يعجز هذا النظام عن تزويد مخرجاته بالعلوم والمهارات والتجارب اللازمة لسد احتياجات سوق العمل بشكل فاعل. ومن الملاحظ أنَّ الحكومات العربية تركز على الجانب الكمي، من حيث عدد المؤسسات التعليمية، أو عدد الدارسين أو عدد الخريجين، لأغراض الدعاية السياسية، وتهمل الجانب الكيفي، من حيث مستوى التحصيل والقدرة على الممارسة والتطبيق. كما تنخفض الاستثمارات في التعليم، وبخاصة الجوانب التطبيقية، إلى حد كبير. وهو ما أدى إلى تزايد معدلات البطالة، وبخاصة المقنَّعة منها. هذا بالإضافة إلى نقص التدريب المهني والفني والمعنوي للعاملين، وحتى في حالة القيام بدورات تدريبية، أو إعادة تأهيل، فإنها أحيانا لا تكون في مستوى التطور التقني ومستويات التدريب العالمية، وبالتالي فهي غالبا لا

تقدم جديد، ولا تكون جدية، هذا بالإضافة إلى تهرب المتدربين وعدم وجود رغبة واضحة في التدريب، بسبب نقص الحوافز التشجيعية، والانتقائية في اختيار الذين يذهبون إلى التدريب.

4. **استخدام أساليب إنتاج تقليدية.** لم تعد كافية لتحقيق كميات الإنتاج المناسبة، حيث ما تزال النشاطات الزراعية والحيوانية، والعديد من الصناعات، وبخاصة الصناعات التقليدية، تعتمد على المجهود العضلي، وعلى أساليب وآلات ومعدات قديمة، ويعمل فيها عمال يستعملون أساليب قديمة موروثة من عشرات السنوات.

5. **نقص الأجهزة والمعدات والآلات الحديثة.** وعدم القدرة على تشغيلها بالطرائق المُثلى عندما تتوفر، حيث تحصل أعطال للكثير من الآلات والأجهزة والمعدات بسبب عدم الإلمام بطرائق تشغيلها، أو صيانتها، أو تخزينها، أو تركيبها، واحتكار صيانتها وقطع غيارها من قبل الشركات العالمية.

6. **ضعف التخطيط والمتابعة.** حيث يتم تخصيص بعض الموارد الاقتصادية والبشرية لنشاطات اقتصادية أقل أهمية من نشاطات أخرى، كان يمكن التركيز عليها، مما حرم الدولة من فرص اقتصادية بديلة مهمة، كان يمكن أن تكون الإنتاجية فيها أكبر، أو تحقق معدلات دخل أفضل، أو تكون أسواقها المحلية والعالمية أفضل.

- ضعف مشاركة المرأة العربية في العمل خارج البيت.

سجّلت المرأة العربية مشاركة ضعيفة جدا في النشاطات الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، خارج البيت. أما داخل البيت وفي النشاط الأسري فإن للمرأة دورا كبيرا. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة العربية خارج البيت حوالي 13% من إجمالي القوة العاملة في الوطن العربي عام 1993 م، وتُعد الأمية بين النساء من أهم أسباب تدني مشاركتها في الإنتاج. لكن هذه النسبة عادت لترتفع حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة العربية في العمل حوالي 50% من إجمالي النساء العربيات، عام 2001 م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1995،ص20-21، 1996، ص 24، 2009،ص 36).

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التطورات الحضارية والمادية التي حدثت في معظم أرجاء المعمورة، وحاجة المرأة الملحة للخروج إلى العمل. وربما بسب التغيرات السياسية والفكرية التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور العولمة بما تحمله من أفكار تحررية، وما أدت إليه من تقلص لنفوذ الحكومات الوطنية، وما صاحبها من ثورة المعلومات والاتصالات. هذا بالإضافة إلى التوسع الملحوظ في تعليم المرأة في جميع البلدان العربية. بينما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 28% سنة 2007م، ربما بسبب الأزمات السياسية والحروب التي دارت رحاها في كل من العراق ولبنان وفلسطين، والتي

ساهمت في ظهور وانتشار التيارات والأفكار الدينية الداعية إلى منع خروج المرأة من البيت.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003، ص 25،2009، ص 36).

لكنها استقرت عند نسبة 23.2% سنة 2012م، ونسبة 22.2% سنة 2013م، من إجمالي القوة العاملة العربية.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص404) بينما كانت مشاركتها في القطاع الزراعي وقطاع التعليم وبعض الإدارات الأخرى أكبر. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة العمل في هذه القطاعات من حيث قربهما من البيت وملائمتهما لظروف المرأة الأسرية والاجتماعية، والجسمية. وفي جميع الأحوال تبقى مشاركة المرأة العربية أدنى بكثير من مشاركة المرأة في باقي دول العالم الثالث، بسبب تدني تعليم المرأة، والقيود الاجتماعية والدينية المفروضة عليها.

- نقص تدريب القوة العاملة العربية.

يُعد الجزء الأكبر من القوة العاملة العربية، عمالة عضلية غير مدربة تدريبا يمكنها من مواكبة واستيعاب التطور التقني، وأساليب الإنتاج الحديثة، أو هي غير مؤهلة تأهيلا معنويا يجعلها قادرة على زيادة الإنتاج بشكل مستمر. ويغلب عليها كثرة العمالة اليدوية التي تبيع جهدها في أسواق العمل. والأسوأ من ذلك، أننا إذا ما اعتبرنا أن المقصود بالتدريب والتأهيل هو إتقان التقنية الحديثة مثل الحاسوب وشبكة المعلومات الدولية، والأجهزة الإلكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة، فإن معظم العمالة العربية تُعدّ عمالة غارقة في الأمية والتخلف التقني. وهذا بطبيعة الحال أدَّى إلى خفض إنتاجيتها إلى أدنى حد. بالإضافة إلى ذلك نجد أنَّ أعدادا كبيرة من العمال العرب، يعانون من البطالة المستمرة، ولا يستطيعون الحصول على عمل دائم، وتتورط كثير من الحكومات العربية في مشكلة البطالة المقنَّعة التي ترهق الاقتصاد الوطني ويستعصي حلها لاحقا.

- **الزيادة السريعة في نسبة المواليد .**

تتميز البلدان العربية عموما بارتفاع نسبة المواليد السنوية مقارنة بكثير من بلدان العالم الثالث. إذ تعتبر نسبة الزيادة في البلدان العربية من بين النسب الأعلى عالميا. حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في المواليد حوالي 3.4% خلال الفترة من 1970 م إلى 1980 م. أما معدل الزيادة خلال سنة 1985 م، فقد بلغ حوالي 2.9%. بينما بلغت الزيادة حوالي 3% سنة 1990م. كما بلغ معدل نسبة الزيادة حوالي 2.42% خلال الفترة من 1990م إلى 2000م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012،ص 328)، ثم كان ذلك المعدل حوالي 2.2% خلال الفترة من 2000 م إلى 2014 م.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015،ص 392) ويعد هذا معدل مرتفع. ويمكن إرجاع الزيادة المفرطة في المواليد في المجتمعات العربية، إلى:.

1. الحاجة الاقتصادية.

في معظم المجتمعات العربية، يعمل غالبية السكان، وبخاصة في الأرياف، في حِرف تعتمد على المجهود العضلي مثل الرعي، أو الزراعة، أو البناء، أو بعض الصناعات التقليدية، ويكون إنجاب الأطفال عادة مفضلة، بل وسنة حميدة. لأن الأطفال يساهمون في العمل إلى جانب الوالدين وفي زيادة دخل الأسرة. إذا فتشغيل الأطفال، يعتبر أمر حيوي لاقتصاد الأسرة. ويتركز تشغيل الأطفال في قطاع الزراعة الذي بلغ إجمالي القوة العاملة فيه حوالي 35% خلال السنوات من 1990م إلى 1997م.(يموت، 1988،ص 61) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، ص 18) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، ص 50) لكنها تراجعت إلى 25.4% من إجمالي القوة العاملة خلال سنة 2007م.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009،ص39) أما القوة العاملة العربية عموما فقد بلغت 36.1% سنة 2012م، و33.2% سنة 2013م، من إجمالي عدد السكان. وقد نمت القوة العاملة العربية بنسبة نمو سنوي بلغ 2.6% خلال الفترة من 2003م إلى 2013م. كما تبين الإحصائيات أن نسبة الأطفال العاملين من سن 5 سنوات إلى سن 14 سنة، إلى إجمالي القوة العاملة في بعض الدول العربية قد بلغت خلال الفترة من 2005 إلى 2013، 43% في الصومال، و22% في جزر القُمُرْ، و21% في موريتانيا، و16% في اليمن، و12.5% في السودان، 2.9% في مصر، و10% في الأردن، و8% في المغرب.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 404)

2. العادات والتقاليد الاجتماعية.

من العادات والتقاليد السائدة في كثير من المجتمعات العربية، التفاخر بكثرة الأولاد، والاعتصام بالقبيلة. لأن ذلك يُعد من أسباب العزة والمنعة، داخل القبيلة، وداخل الدولة عموما، حيث تتمتع الأسر كبيرة العدد باحترام وتقدير غيرها، وتتمتع القبائل الكبيرة بمعاملة خاصة من قبل الدولة في كثير من الأحيان. كما إن ذلك التوجه تشجعه وتدفعه نحو الاستمرار دوافع اقتصادية أيضا، حيث يساهم الأطفال بفاعلية في زيادة دخل الأسرة، ويُعدّون ذخرا ورصيدا لحماية الأسرة وشرفها وممتلكاتها في المستقبل.

3. المعتقدات الدينية.

حيث يؤمن كثير من المسلمين أن الدين الإسلامي لا يجيز تحديد النسل ويحرم قطعه أو إيقافه بشكل نهائي، وعلى الرغم من أنَّ بعض العلماء أجاز مسألة تحديد النسل، مستندين إلى ما ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم من أنَّهم كانوا يعزلون على زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أنَّ كثيرا من المسلمين لا يفضلون تحديد النسل اتقاء للشبهات، وإيمانا بأنَّ الرزق من عند الله.

- **تطور الأذواق وأنماط الاستهلاك.**

منذ الاستقلال واكتشاف النفط، في العديد من الدول العربية، انتشرت المؤسسات التعليمية، والأجهزة المرئية والمسموعة، والهواتف، والمواصلات، ومؤسسات الاتصال، وهذه بدورها أدت إلى تطور أنماط الاستهلاك والميل نحو زيادة امتلاك السلع والخدمات المستوردة، ذات الجودة العالية بسبب توسع حكومات الدول المصدرة للنفط في التوظيف، وحصول أعداد كبيرة من المواطنين على مهايا وأجور عالية مقارنة بمستوى الأجور قبل النفط. كما لعبت الزيادة في عائدات النفط منذ سبعينيات القرن الماضي، دورا كبيرا في تشجيع ذلك التوجه ونشره في الدول المجاورة للدول النفطية أيضا، والتي كانت مصدرا مهما للعمالة في الدول المصدرة للنفط. وذلك من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد العمالة، وأجورها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة في بلدان المصدر، وبالتالي زيادة نسب الاستهلاك فيها.

- **البطالة والتوزيع غير العادل للدخل.**

تعتبر الرشوة والمحسوبية والوساطة من الظواهر السلبية المزمنة في معظم إن لم يكن جميع الدول العربية. هذه الظاهرة جعلت جزءا كبير من الشباب العربي غير قادر على الحصول على عمل دائم، ونسبة كبيرة من المواطنين في معظم الدول العربية يعانون من البطالة المزمنة، ويعيشون تحت مستوى خط الفقر، حيث بلغت نسبة البطالة 20.4% في دول المغرب العربي، و10.5% في المشرق العربي سنة 2000م (صندوق النقد العربي، د-ت، ص 167). أما على مستوى الوطن العربي، فإنَّ هذه النسبة بلغت 14.3% سنة 2000م، ثم انخفضت إلى 13.7% سنة 2007م، وهو انخفاض متواضع لا يغير كثيرا من مشكلة البطالة المستعصية. أما إذا أخذنا في الحسبان مستويات البطالة الأخرى مثل البطالة المقنعة، والبطالة الموسمية.. وغيرها، فإننا سنكتشف أنَّ المشكلة أسوأ بكثير مما هي عليه. وهذا ما يجعل عدد الفقراء يتزايد يوميا في البلدان العربية، بسب السياسات الاقتصادية والمالية الفاشلة التي تتبعها الحكومات العربية.

ومع بداية التحولات السياسية العنيفة (ثورات الربيع العربي)، في بعض الدول العربية، ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وبخاصة بين الشباب؛ فقد بلغ معدل البطالة في جميع البلدان العربية 30.6% سنة 2015م، ثم انخفض قليلا إلى 30% سنة 2016، ومن المتوقع أن يستقر هذا المعدل عند 29.7 سنة 2017م [1]. ففي تونس، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة البطالة من 14% سنة 2007م إلى18.9% سنة 2011م، وتراجعت بشكل جزئي إلى 16% سنة 2014م[2]. وفي سورية ارتفعت من

(1) alarabia.net 2017 /1/30 .

(2) uabonline.org اتحاد المصارف العربية 2017/1/30.

8.4% سنة 2007م إلى 35% سنة 2014 م. وفي مصر ارتفعت من 8.9% سنة 2007م إلى 13.4 سنة 2014م. وهذه المؤشرات تدل على مدى الفوضى والتخبط في التخطيط الاقتصادي وإدارة السياسيات العامة بعد الثورات العربية، في وقت تشير التقارير إلى أنَّ الدول العربية تحتاج إلى استحداث 40 مليون وظيفة بنهاية 2020م[1]، إذا أرادت أن تحل مشكلة البطالة. هذا في وقت تعيش الفئات الغنية وكثير من أعضاء الحكومات والأسر الحاكمة وحواشيها، والمليشيات المسلحة وأمراء الحرب، حياة مرفهة وفرص غير محدودة لكسب وتكوين ثروات طائلة ومن دون حسيب ولا رقيب.

هذه الوضعية خلقت تفاوتا كبيرا بين الطبقات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، أو على مستوى الوطن العربي، وأدت إلى خلق طبقة طفيلية داخل المجتمعات العربية لا تساهم في الإنتاج لكنها تستحوذ على الجزء الأعظم منه. تلك هي طبقة الوصوليين والمرابين، ومراء الحروب، وأغنياء الأزمات الاقتصادية.

- غياب الديمقراطية و الاستقرار السياسي والاقتصادي .

معظم، إن لم يكن جميع، الدول العربية تعيش حالة من ضعف المشاركة السياسية، أو ما يُعرف بغياب الديمقراطية، وضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي. تمثل ذلك في غياب كبير وواضح للمشاركة الشعبية في صنع القرار بشكل مباشر وفعّال ومستمر، على الرغم من ادعائها جميعا أنها أنظمة ديمقراطية. كما تعاني الدول العربية من كثرة الانقلابات العسكرية، والتغييرات السياسية العنيفة، والحروب التي شهدتها معظم هذه الدول، خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وخلال بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، فيما عُرف بثورات (الربيع العربي). وفي تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بمعظم الدول العربية، وتسببت في خسائر مادية ومعنوية كبيرة، وأرهقت اقتصادها الوطني. وكانت النتيجة دائما التخلف والفقر والجهل وتدني في الإنتاج وتدمير الموارد البشرية والاقتصادية.

- **تسرب العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.**

القطاع الزراعي قطاع مهم اقتصاديا من حيث أنَّ له علاقات اعتماد متبادل مع القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، ومن حيث أنَّ عددا كبيرا من العمالة تعمل فيه، وهو يساهم بنسبة كبيرة من الدخل المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ضعف مساهمة القطاع الزراعي في البلدان العربية، في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت تلك المساهمة حوالي 5.3% سنة 2014م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،

(1) alarabia.net 2017 /1/30

2015،ص59)، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميته كمصدر أساسي من مصادر الغذاء، ووعاء يحوي نسبة كبيرة من العمالة، وجب الاهتمام به وتطويره.

ويعمل في القطاع الزراعي، في البلدان العربية، حوالي 41.7% سنة 1985م، من إجمالي القوة العاملة العربية. لكنها تراجعت خلال الخمس سنوات اللاحقة فكانت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة 1990م، حوالي 37.8%. أما سنة 1995م، فقد تراجعت مرة أخرى لتصل النسبة حوالي 35.5% وتراجعت مرة أخرى إلى حوالي 31.7% سنة 2000م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، ص 28). ثم إلى 28.6% سنة 2005م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 52). لكنها تراجعت بشكل ملحوظ إلى حوالي 25.4% سنة 2007م، ثم تراجعت إلى 20.6% سنة 2013م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 44).

ويعود السبب المباشر في تذبذب وتناقص العمالة العربية في القطاع الزراعي، إلى ضعف اهتمام الحكومات العربية بالأرياف والدواخل والمناطق النائية، من حيث تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية، وما في حكمهما، وهو ما يدفع الناس إلى الهجرة من تلك المناطق إلى المدن الكبيرة، حيث يفضل المهاجرون العمل في الدوائر الحكومية وفي الأعمال الخدمية مثل الحراسة والنظافة والتحميل، التي لا تتطلب مجهودا ذهنيا كبيرا، وفي المصانع حيث تكون الأجور أعلى نسبيا.

من هنا يمكننا أن نستنتج أن المشكلة عويصة جدا. وأن أية زيادة طبيعية في الإنتاج لا يمكن أن تغطي احتياجات الزيادة في عدد السكان، والاستهلاك المحلي المتزايد، طالما أن الهجرة إلى المدن مستمرة، والأرياف التي ينبغي أن تكون مصدرا للإنتاج الزراعي، الذي هو المصدر الأساسي للغذاء، وتعتمد عليه كثير من الصناعات، بما فيها الصناعات الغذائية، يتركها سكانها. وأن حل هذه المشكلة يحتاج إلى عمل غير عادي، يرتقي إلى مستوى الثورة التي تحقق التضامن والتعاون العربي، ذلك التضامن الذي سيؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادات كبيرة في الإنتاج، وعدالة شاملة في التوزيع، ومنح فرص المشاركة المتساوية والمباشرة في اتخاذ القرار السياسي، وفي الإنتاج والاستهلاك، من خلال ما ستوفره من تضامن وتكافل وتسخير لكافة الإمكانيات المتوفرة.

ب ــ عدم الاستقرار في القطاع الصناعي .

ينقسم القطاع الصناعي في الدول العربية إلى صناعات إستخراجية تعتمد على الحفر والتنقيب وتجميع المواد الخام والمواد الأولية وتصديرها، وصناعات تحويلية تعتمد على معالجة وتصنيع المواد الخام وبخاصة النفط. ويعاني القطاع الصناعي عموما من حالة من عدم الاستقرار والتذبذب هبوطا وصعودا في نموه بسبب، الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية، وعدم استقرار

الأسواق العالمية، والأحداث السياسية المتوترة التي تسود منطقة الشرق الأوسط عموما منذ أمد بعيد. ويمكن التعرف على حالة هذا القطاع من خلال دراسة تذبذب معدلات نمو الإنتاج فيه؛ فقد تمكن قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية من تحقيق معدلات نمو بلغت حوالي 8.2 % بالقيمة الحقيقة خلال الفترة من 1975م إلى 1980م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1981،ص47). ويشهد القطاع الصناعي عموما، تذبذبا كبيرا في معدلات النمو، بسبب اعتماده على النفط الذي تتعرض أسعاره للانخفاض والارتفاع في الأسواق العالمية. ففي سنة 1990م، حقق هذا القطاع نموا بلغ حوالي 19.9%.

وكان السبب المباشر وراء ذلك النمو هو ظهور اكتشافات نفطية جديدة في العديد من الدول العربية النفطية. لكن سرعان ما تراجع ذلك النمو إلى –11.5%،(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995،ص35) خلال العام اللاحق 1991م. وكان السبب في ذلك التراجع هو، تفجر حرب الخليج الثانية، بعد أن شنت قوّات التحالف الدولي هجوما شاملا على القوات العراقية في الكويت، وأجبرتها على الانسحاب منها متكبدة خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، وتوقف شبه تام في تصدير النفط عبر الخليج العربي.

خلال عام 1992م، زادت معدلات نمو القطاع حيث بلغت حوالي 10.6%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995،ص35) ، وذلك بسبب توقف الحرب وعودة كثير من النشاطات الاقتصادية للعمل. تراجع النمو مرة أخرى عام 1993م، ليصل إلى حوالي –6.7% بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي عام 1994م، ارتفعت معدلات النمو قليلا لتصل إلى –0.3 %. خلال عام 1995م، شهدت معدلات النمو تحسنا ملحوظا كاستجابة للتحسن الذي طرأ على أسعار النفط الناتج عن زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية، وتناقص التصدير من الدول المنتجة خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك O. P. E. C)، واستمرار الحضر على نفط العراق. لذلك شهد القطاع الصناعي معدلات نمو بلغت حوالي 8.6 %(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص 43) ثم قفزت الزيادة في القطاع الصناعي خلال عام 1996 إلى 15.7% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، ص 39)، وذلك بسبب استمرار تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

مع بداية الألفية الثالثة استمرت معدلات النمو في القطاع الصناعي ترتفع وتنخفض بشكل كبير. ففي سنة 2000م، بلغت معدلات النمو حوالي 37.9%، وكان السبب وراء تلك الزيادة هو، الزيادة في إنتاج النفط في الدول العربية المنتجة، واستمرار تحسن أسعاره في الأسواق العالمية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 57). في حين تراجعت تلك النسبة إلى حوالي –9.7 % سنة 2001 بسبب ضعف أداء الاقتصاد العالمي المصحوب بتناقص الطلب على النفط(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 53)، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. أما سنة 2002 م،

فقد تراجعت نسبة النمو تلك بشكل ملفت للنظر، حيث وصلت إلى حوالي 0.5%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 53)، وذلك لنفس الأسباب السابقة.

وفي عام 2003 ارتفعت نسبة النمو إلى 17.1% متأثرة بتعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد ركود 2001/9/11م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 61). ثم وبسبب زيادة إنتاج النفط في الدول العربية المنتجة، واستمرار الزيادة في أسعاره في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت نسبة نمو القطاع الصناعي سنة 2004م بشكل ملفت لتصل إلى 27.8%، ولنفس الأسباب ارتفعت نسبة النمو من جديد بشكل ملحوظ لتصل إلى 36.0% سنة 2005م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 61 - 62)، لكنه سرعان ما تراجع إلى 21.5% سنة 2006 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. استمر ذلك التراجع بشكل مثير للقلق سنة 2007م، ليصل إلى 13.9%، بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط.

لكنه عاد فتحسن ليرتفع إلى 35.1% سنة 2008م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 55-56)، والسبب كان ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبسبب اندلاع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، سنة 2009م، وما نتج عنها من تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وانخفاض الطلب على النفط وغيره من المواد الخام، فقد تراجع نمو القطاع الصناعي في الدول العربية إلى نسبة سالبة كبيرة، حيث بلغ31.4% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. ص، ص 75، 76)

لكنه عاد فتعافى مع بدء انقشاع سحابة الأزمة المالية وعودة الأسواق العالمية للانتعاش، فوصلت نسبة النمو إلى 28.5 سنة 2010م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص 86-87) سنة 2011م، ارتفعت نسبة النمو قليلا لتصل إلى 29.3%، لكنها عاودت الهبوط متأثرة بأحداث ثورات الربيع العربي. لذا نجد أن نسبة النمو تراجعت سنة 2012 إلى 12.2%، وتراجعت خلال العام 2013م إلى –3.2%، وفي سنة 2014م إلى – 5.1%(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص 86-87).

الجدول (2) يبين التذبذب الكبير في معدلات النمو في القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة من 1990م . 2014 م.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (بمليارات الدولارات)	معدلات النمو السنوي
1990	%33.5	154	%19.9
1995	%18.9	103.6	%12.6
2000	%26.1	189.9	%55.4
2005	%48.3	531.4	%36.5

2010	%44.1	912.0	%28.5
2011	%49.4	1179.0	%29.3
2012	%50.1	1322.9	%12.2
2013	%47.1	1280.0	3.2 –
2014	%44.0	1214.2	5.1–

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1995. ص 35. جدول (1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1996. ص 43. جدول (1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1997. ص 39. جدول (1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001. ص 57. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2002. ص 54. جدول (1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2003. ص 53. جدول (1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2009. ص 305. ملحق 3/4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2005. ص 60. جدول (1).

الجدول السابق يوضح التذبذب الكبير الذي شهدته معدَلات نمو الإنتاج الصناعي خلال العقد الأخير من القرن الماضي والسنوات الأولى من الألفية الثالثة. حيث حافظت على الهبوط والصعود من دون أن تستقر على حال واحدة. وهو أمر أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني للدول العربية، لأن استقرار الإنتاج الصناعي، والاستقرار الاقتصادي عموما، يعد من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويُعدّ السبب الرئيسي الكامن وراء ذلك التذبذب هو، الاعتماد شبه الكلي على الصناعات ذات العلاقة بالنفط، الذي يعتبر مُعرَّضا لتذبذب الأسعار، بشكل مستمر، في الأسواق العالمية.

ساهم القطاع الصناعي في تشغيل حوالي 8 ملايين عامل خلال سنة 1980م، أو حوالي 18% من إجمالي العمالة العربية. زاد هذا الرقم بنسبة 3% خلال ثمانينات والنصف الأول من تسعينات القرن المنفرط. ففي سنة 1992م، بلغ عدد العمالة في القطاع الصناعي حوالي 12 مليون عاملا. ارتفع هذا العدد إلى حوالي 17.5 مليون عامل سنة 1995 م، وهو ما يعادل حوالي 20% من إجمالي العمالة العربية.

وفي سنة 2000 م، بلغ عدد العمالة في القطاع الصناعي حوالي 18.9 مليون عاملا. ارتفع ذلك العدد إلى حوالي 19.3 مليون عامل. لكنه عاد فانخفض إلى حوالي 18.5 مليون عامل سنة 2002 م، ثم عاد فارتفع قليلا سنة 2006 م ليصل إلى 19.2 مليون عامل، مشكلا نسبة مئوية قدرها 16.3% من إجمالي العمالة العربية.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1981، ص48، 1993، ص 99،. 1995. ص 37, 236،1996. ص 45, 264، 1997. ص 41, 270، 2001. ص 60 ، 2002. ص 55، 2003. ص55، 2007، ص 69، 2001. ص 60) وتجدر الإشارة هنا إلى إن تلك الزيادة ناتجة عن تزايد الهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن الكبيرة حيث يتزاحم طالبوا العمل على المصانع. ويتمكن بعضهم من الحصول على عمل فيها عن طريق وساطة أقاربهم من النافذين في أجهزة ودوائر الحكم، من دون أن

تكون هناك حاجة حقيقية لتوظيفهم. وهم في غالبيتهم عمالة عضلية غير فنية، يقومون بأعمال الحراسة والتحميل والتفريغ والتنظيف، وغيرها من الأعمال التي لا تحتاج إلى جهد ذهني.

هذا يعني أن هذه الزيادة ليست ناتجة عن تطور طبيعي في هذا القطاع، بل هي زيادة ناتجة عن سؤ وإفلاس الإدارة العامة للدول العربية، وعن فشل السياسات العامة الحكومية الهادفة إلى توظيف أعداد كبيرة من الناس، كجزء من برامج الاسترضاء والعون الاجتماعي، لكسب الرأي العام، في بعض الدول، ولأسباب سياسية تهدف إلى تخفيف حدة التوتر والمعارضة السياسية في بعضها الآخر. من هنا يمكننا أن نستخلص أنَ زيادة القوى العاملة في القطاع الصناعي ساهمت في استنزافه ومنعه من الحصول على فرصة لتطوير ورفع إنتاجيته. ويبدو ذلك واضحا من خلال تراجع إنتاجية العامل العربي بشكل ملفت للنظر مقارنة بغيره من العمالة في الدول الأخرى بما فيها عدد كبير من الدول النامية.

ومن الواضح أن زيادة العمالة العربية في القطاع الصناعي قد بدأت في التباطؤ خلال الألفية الجديدة، فأصبحت قليلة إذا ما قُورنت بغيرها من الدول، وبخاصة الدول الصناعية. ويعود السبب في ذلك إلى التغير النسبي في سياسة بعض الدول العربية، حيث بدأت في التركيز على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، وبخاصة في حالة الدول المنتجة للنفط والقليلة الكثافة السكانية. وقد أدى التركيز على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في بعض الدول العربية، والتراجع النسبي في القطاع العام الصناعي، في بعضها الآخر، منذ بداية الألفية الثالثة إلى تقلص نسبي في عدد العمالة في هذا القطاع، وزيادة نسبية في إنتاجية العامل العربي، على الرغم من أنها لم تبلغ المستويات العالمية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 56).

ج. الصناعة والتجارة الخارجية .

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا ومهما في تنمية وتطوير هياكل القطاع الصناعي، وتدعم خطط الصناعات السوقية (الإستراتيجية) التي تضعها الحكومات. فدرجة النجاح التي تتحقق في القطاع الصناعي ستؤثر على درجة استقلال البلد عن العالم الخارجي، وهو ما تطمح حكومات كثيرة في العالم الثالث إلى تحقيقه، وذلك من خلال تحقيق نجاحات ملموسة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإذا نجح القطاع الصناعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية لأسواق أية دولة، تستطيع تلك الدولة أن تخفض اعتمادها على الخارج، وأن تحرر قرارها السياسي من الضغوطات خارجية. كما تلعب الصناعة دورا كبيرا في رفع نسبة الدخول والمرتبات، وتحسين مستويات المعيشة، وبالتالي تساهم في تقليص حدة الفقر من خلال خلق مَواطن شُغل للكثير من الشباب والباحثين على العمل. وهذه هي الأسباب الكامنة وراء اهتمام الحكومات المختلفة بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية.

حاولت الحكومات العربية، منذ حصولها على الاستقلال، الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي ودعمهما وتطويرهما من خلال اعتماد جملة من السياسات التي أدت إلى زيادة نسبة الصادرات إلى الواردات الصناعية من حوالي 9.7% عام 1975م، إلى 10.9% عام 1980م، إلى 17.4% عام 1985م، إلى 34.7% عام 1990م. وإلى حوالي 37.4% عام 1995م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1993، ص100 ،1997، ص 43)[*] . ثم تراجعت هذه النسب إلى حوالي 28.5% عام 1998م، وحوالي 19.1% عام 2000م. ثم ارتفعت إلى حوالي 20.4% عام 2002م. وعلى الرغم من ذلك، زادت الواردات الصناعية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من حوالي 33.675 مليار دولار أمريكي عام 1980م، إلى حوالي 42.094 مليار دولار أمريكي عام 1985م. ثم ارتفعت من جديد إلى حوالي 62.324 مليار دولار أمريكي عام 1990م. وإلى حوالي 92.976 مليار دولار أمريكي عام 1995م.

وأشير إلى أن إجمالي الواردات العربية ارتفعت من حوالي 153.9 مليار دولار أمريكي عام 1998م، إلى حوالي 155.9 مليار دولار أمريكي عام 2000م، ثم إلى حوالي 162.7 مليار دولار أمريكي عام 2002 م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003، ص 135–139). مما يدل على زيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة، وبخاصة السلع الصناعية (الرأسمالية)، وعلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على سد احتياجات السوق من هذه السلع. بينما قُدَرت الصادرات الصناعية العربية بحوالي 3.666 مليار دولار أمريكي عام 1980م. وبحوالي 7.332 مليار دولار أمريكي عام 1985م. ثم بحوالي 21.645 مليار دولار أمريكي عام 1990م. وفي سنة 1995م، قُدَرت قيمة الصادرات العربية الصناعية بحوالي 34.804 مليار دولار أمريكي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،1995،ص39،1996، ص47،1997،ص43).

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن قيمة الصادرات العربية عموما، بما فيها النفط، بلغت حوالي 136.7 مليار دولار أمريكي عام 1998م، ارتفعت إلى حوالي 252.6 مليار دولار أمريكي عام 2000م، ثم انخفضت إلى حوالي 241 مليار دولار أمريكي عام 2002م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2003، ص 135–139). ويعود السبب في تراجع قيمة الصادرات العربية إلى أحداث انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما رافقها من توتر في منطقة الشرق الأوسط، والتهديد بالعدوان الإسرائيلي على لبنان وسوريا، وإلى أحداث 2001/9/11م، في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت في ركود وإختلالات كبيرة في الاقتصاد العالمي، بسبب الضبابية وعدم اليقين اللذان رافقا فترة ترقب العالم لردود فعل الإدارة الأمريكية حول تلك الهجمات.

---

[*] النفط الخام غير محسوب.

لكن ما إن تعافى العالم نسبيا من أحداث 11 سبتمبر حتى عاودت الصادرات العربية الارتفاع من جديد فبلغت 559.6 مليار دولار سنة 2005م، أما خلال سنة 2008م فقد قُدِّرت قيمة الصادرات بحوالي 1.049.8 ترليون وتسع وأربعون مليار وثمانية ملايين دولار أمريكي. ثم تراجعت قليلا سنة 2011م، لتصل إلى 902.923 مليار دولار أمريكي، ربما بسبب ثورات الربيع العربي التي هزت النظام الرسمي العربي وأدت إلى توقف مؤقت للتصدير، لكنها عاودت الارتفاع من جديد فبلغت سنة 2012م إلى 1.322.094 مليار دولار أمريكي. تراجعت الصادرات قليلا خلال سنة 2013م، حيث قُدرت بـ 1.316.320 دولار أمريكي، أما سنة 2014 فقد قُدرت بـ 1.229.617 مليار دولار أمريكي.

وإذا أخذنا الأرقام ببعض التفصيل، فإنَّنا سنكتشف أنَّ الصادرات العربية، من غير النفط، لم تنجح في تغطية إلا نسب قليلة من الاحتياجات العربية من الواردات منذ الاستقلال، بل ويمكننا التأكيد أن نسب الاكتفاء الذاتي تتناقص عاما بعد عام. وإذا عرفنا أن الزيادة في كمية وقيمة الصادرات، كان نتيجة مباشرة لزيادة صادرات النفط الخام والسلع ذات العلاقة بالصناعات النفطية، فإننا سنتأكد من أن الصادرات العربية في مجملها ضعيفة وبسيطة ولا تشكل ثقلا مهما في الاقتصاد الوطني، إذا أستثني منها النفط. هذا يعني أن العجز في كلفة الواردات العربية يجب أن يتم تغطيتها بزيادة صادرات النفط في الدول المنتجة للنفط، وبالاقتراض من المؤسسات المالية العالمية، أو من الحكومات في الدول الصناعية والدول الغنية، في الدول غير المصدرة للنفط.

جدول رقم (3) يبين الفارق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات العربية
خلال الفترة من سنة 1980م إلى سنة 2014. (بمليارات الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات
1980	366.6	3367.5
1985	733.2	4209.4
1990	2164.5	6232.4
1995	3480.4	9297.6
2000	252.6	155.9
2005	559.6	400.6
2010	902.923	651.431
2011	1.199.551	734.753
2012	1.322.094	813.772
2013	1.316.320	860.613
2014	1.229.617	889.264

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1995. ص 39. جدول (3).
التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1996. ص 47. جدول (3).
التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1997. ص 43. جدول (3).

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2003. ص 136. جدول (1).
التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2009. ص 137. جدول (1).
التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2015. ص 477. ملحق (1/8).

د . قطاع النفط.

يعد النفط واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، وبذلك فهو من أهم السلع المعروضة في الأسواق العالمية حتى الآن، وتحرص جميع الدول، وفي مقدمتها الدول الصناعية، على استمرار ضخه واستقرار أسعاره. ويلعب النفط دورا بارزا في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. وهو في الوقت نفسه يمثل المصدر الأساسي للدخل في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، والدول المصدرة له بصفة عامة. فمعظم الدول العربية، وبخاصة الدول المنتجة، تعتمد على عائدات صادراتها من النفط باعتباره المصدر الوحيد تقريبا للعملات الأجنبية القابلة للصرف، وقد تأثرت عائدات النفط بتقلب أسعاره في الأسواق العالمية، ومن ثم تأثرت الخطط التنموية والاقتصادية في الدول المصدرة بوجه عام.

1 - أسعار النفط .

ضلت صناعة النفط نشاط تتحكم فيه الشركات العالمية المنتجة، تحتكر التنقيب عنه وتصديره وتكريره، بل وتحتكره بعيدا عن تدخل الحكومات التي يُستخرج من أراضيها، طيلة فترة الخمسينات والستينات. إلا أن هذا الأمر بدأ في التغير مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث تنبهت العديد من الحكومات المنتجة إلى أهمية النفط كسلعة عالمية تلعب دورا بارزا في أسواق الطاقة الدولية، وتُعد مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية. فسعت إلى السيطرة على هذه المادة الحيوية. وكان ذلك مثار صراع وجدل كبيرين بين تلك الحكومات والشركات العالمية.

كان من نتائجه المباشرة أن بادرت عديد الحكومات بتأميم الشركات النفطية المتواجدة على أراضيها، والسيطرة على إنتاجه وتسويقه وتحكمت في أسعاره، بل وعملت على تأسيس شركات نفطية وطنية تقوم بالتنقيب والإنتاج والتسويق. وكان من النتائج المباشرة لذلك التأميم، ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، بلغت ذروتها سنة 1973 م، حينما وصلت الأسعار إلى حوالي 40 دولارا أمريكيا للمرة الأولى في تاريخ أسواق النفط.

كما لعبت أحداث سياسية أخرى في العالم دورا بارزا في التعجيل بارتفاع أسعار النفط. من ذلك مثلا العدوان الإسرائيلي المدعوم من الدول الصناعية الغربية على الدول العربية، سوريا ومصر سنة 1973م، والذي أجبر بعض الدول العربية المصدرة للنفط على تقليص صادراتها النفطية وبخاصة إلى الدول الداعمة لإسرائيل في عدوانها.

من تلك الدول كانت ليبيا التي لم تكتف فقط بوقف صادرات النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل، بل نادت بقومية المعركة، وباستخدام النفط سلاح فعال في المعركة ضد إسرائيل ومن يدعمها. إلا أن الدول العربية، بسبب الخلافات العميقة، وعدم وجود أهداف وقواسم مشتركة بينها، لم تنجح في مواصلة حضر تصدير النفط، إلا لفترة وجيزة. لكن الأسعار لم تعد إلى سابق وضعها، وتنبهت دول العالم، وبخاصة الصناعية إلى أهميته في الاقتصادات الوطنية.

الأمر الذي جعلها تسعى إلى زيادة مخزونها الاحتياطي منه، مما سبب في زيادة الطلب عليه، وبالتالي استمرار الأسعار في الارتفاع مقارنة بما كانت عليه، حيث تجاوزت حاجز المائة دولار أمريكي مع بداية الألفية الجديدة. إلا أن الدول الصناعية نجحت في إخضاع أسعار النفط لقوى السوق، العرض والطلب، من جديد الأمر الذي جعلها تتقلب ارتفاعا وانخفاضا، حتى عادت إلى ما دون 40 دولارا أمريكيا منذ نهاية 2015م، وخلال 2016م.

أدت الزيادة السريعة والكبيرة في أسعار النفط إلى صدمة اقتصادية وسياسية للمجموعة الدولية التي لم تكن تتوقع مثل هذه الزيادة، وبخاصة الدول الفقيرة منها، وتسببت في مشاكل اقتصادية كبيرة تمثلت في اختلال كبير في موازين مدفوعاتها. أما الدول المصدرة فقد حققت عائدات ضخمة من وراء تلك الزيادة. كان من أهمها حصول تلك الدول على كميات هائلة من العملات الأجنبية القابلة للصرف، مما مكنها من توسيع نفقاتها العمومية بشكل لم يسبق له مثيل، والقيام بمشروعات تنموية كبيرة.

2 . عائدات النفط : .

أدت الزيادة في أسعار النفط، التي بدأت منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، إلى زيادة كبيرة في عائدات الدول المصدرة له. فمثلا قفزت عائدات النفط في الدول العربية المصدرة للنفط من 5.351 مليار دولار أمريكي سنة 1970 م، إلى 212.280 مليار دولار أمريكي سنة 1980 م، لكنها بدأت تتراجع بشكل ملحوظ منذ نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم بسبب حرب الخليج الثانية، ولم تتعافى إلا مع بداية القرن الجديد. كما لعب تدفق النفط الخام إلى الأسواق العالمية من الدول التي لم تكن أعضاء في منضمة الدول المصدرة للنفط (O.P.E.C)، وفي مقدمتها بريطانيا والاتحاد السوفييتي، دورا مهما في تخفيض أسعار النفط العالمية.

الجدول رقم (4) يبين الزيادة المسجلة في عائدات النفط للدول العربية المصدرة خلال الفترة من 1970 م إلى 2014 م. (بملايين الدولارات)

البلد	1970	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	233	19.344	15.600	26.148	44.323	85.900	93.613	94.495	76.447
البحرين	0.25	0.504	0.840	2.589	4.733	6.305	7.269	7.216	6.034
تونس	0.29	0.425	0.118	-	290	-	-	-	-
الجزائر	772	10.787	8.854	12.920	39.044	37.29	34.662	29.807	26.976
السعودية	1.214	102.212	40.128	70.960	178.737	289.518	307.119	284.906	264.207
سوريا	0.032	0.942	1.832	2.743	1.021	2.994	-	-	-
العراق	0.521	25.981	9.463	18.150	56.958	83.768	92.685	90.411	81.740
قطر	0.125	5.377	2.960	7.834	26.618	27.328	21.014	18.162	21.511
الكويت	1.039	18.016	6.386	18.182	57.679	67.688	99.735	97.632	88.005
ليبيا	1.641	22.527	9.800	13.230	47.729	7.391	41.705	27.659	7.821
مصر	-	4.030	1.396	2.588	4.624	4.689	4.770	4.590	4.175
عُمان	0.220	2.135	5.049	8.800	16.645	27.735	30.669	32.096	31.382
اليمن	-	-	0.621	3.100	5.581	3.902	3.496	2.663	-
المجموع	5.351	212.280	103.053	188.189	487.218	541.465	739.137	693.696	612.881

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1995 م، 1996 م، 2003 م، 2006 م، 2007 م، 2009 م، 2012 م، 2015.

يوضح الجدول السابق التصاعد السريع والمفاجئ لعائدات الدول العربية من تصديرها للنفط خلال عقد السبعينيات من القرن المنصرم. حيث بلغت أرقاما خيالية مقارنة بما كانت عليه خلال الستينيات من ذات القرن. فقد بلغت ذروتها سنة 1980م، محققة عائدات تجاوزت 212 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يعد ضخما مقارنة بعائدات الدول العربية المحققة خلال السنوات السابقة. كما يوضح هذا الجدول الانهيار السريع والمفاجئ أيضا، لتلك العائدات، الذي حدث مع بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث بلغت أقل معدل لها سنة 1988م، محققة حوالي 61.325 مليار دولار أمريكي فقط.

أما خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد ظلت الأسعار في تذبذب مستمر بين الصعود الجزئي والهبوط الحاد، بسبب حرب الخليج الثانية وما صاحبها من توتر في العلاقات الدولية واضطراب في الأسواق العالمية. لكنها بدأت تتحسن نسبيا مع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ثم واصلت ارتفاعها إلى أن بلغت الذروة سنة 2012م، مما يشير إلى أن أحداث ثورات الربيع العربي لم تؤثر كثيرا في تصدير النفط. لكنها بدأت تتراجع مع سنة 2013م بسبب تفجر العنف والصراع السياسي والمسلح في دول مثل ليبيا ومصر وسوريا واليمن.

أدت الزيادة في أسعار النفط الخام إلى تراكم رؤوس أموال كبيرة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي مكن تلك الدول من التوسع في إنفاقها العام بشكل كبير، وبالتالي إلى ارتفاع مستويات المعيشة فيها. إلا أن هذه الظاهرة لم تقتصر على الدول المصدرة للنفط دون غيرها. بل يمكن ملاحظة أن باقي الدول العربية استفادت من ارتفاع أسعار النفط أيضا. وتمت تلك الاستفادة عن طريق التحويلات المالية التي قامت بها العمالة العربية في الدول المصدرة للنفط، والمساعدات الحكومية، والاستثمار الخارجي المباشر للدول المصدرة للنفط في الدول غير المصدرة له.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بالإنفاق العام في الدول العربية، أنه على الرغم من التوسع الكبير فيه، إلا أن ذلك التوسع اقتصر على الإنفاق الاستهلاكي ولم يركز كثيرا على الإنفاق الاستثماري الإنتاجي، حيث لم تنجح المجموعة العربية في بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية وقادرة على استثمار عائدات النفط في استمرار التوسع الاقتصادي، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي عانت وما زالت تعاني منها الاقتصادات العربية! وبذلك يمكننا اعتبار التوسع في الإنفاق العام توسعا استهلاكيا عشوائيا تمكن من رفع مستوى المعيشة، التي تقود إلى زيادة الاستهلاك، ولكنه لم يساهم في رفع مستويات الاستثمار والتطوير الاقتصادي، لذا كان ارتفاعا مرتبطا بعائدات النفط وليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي المخطط، كما وقع ويقع في الدول المتقدمة وبعض الاقتصادات الناهضة.

وتعد التحويلات المالية لتي قام بها العمال العرب العاملون في الدول النفطية من أهم طرائق انتقال رؤوس الأموال من الدول العربية المصدرة للنفط إلى باقي الدول العربية. إذ بلغت تلك التحويلات أعلى معدلاتها خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد عام 1975 م، حيث كانت النسب المئوية للعمالة العربية المهاجرة إلى الدول المصدرة للنفط، إلى إجمالي العمالة في تلك الدول كما يلي:.

* في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت حوالي 85% من إجمالي العمالة.
* في قطر كانت حوالي 81% من إجمال العمالة.
* في الكويت كانت حوالي 69% من إجمالي العمالة.
* في العربية السعودية كانت حوالي43% من إجمالي العمالة.
* في ليبيا كانت حوالي 42% من إجمالي العمالة (عبد الفضيل، 1980، ص 29)

هذه النسب العالية من العمالة العربية إلى إجمالي العمالة الموجودة في الدول العربية المصدرة للنفط تشير إلى أهمية تلك العمالة في نقل الخبرات والتجارب ورؤوس الأموال لكل من الدول المرسلة للعمالة والدول المستقبلة لها، وهي مؤشر إيجابي على إمكانية قيام تكامل اقتصادي عربي فعال، فقد ساهمت بشكل كبير في عمليات البناء والإنتاج، وبخاصة في مجالات البناء العقاري والإنتاج الزراعي. لكن

الملاحظ أنَّ هذه التحويلات، سواء كانت تحويلات العمالة أو تحويلات الدعم العربي الرسمي، تأثرت بالخلافات السياسية بين الحكومات العربية، فكانت ترتفع صعودا وهبوطا وفقا لتصاعد أو تراجع تلك الخلافات. فقد تراجعت سنة 1975م إلى –16 مليون دينار عربي حسابي.

ربما بسبب الخلافات التي أعقبت حرب أكتوبر وإصرار النظام المصري على الجنوح نحو التفاوض مع الكيان الصهيوني، وكذلك الخلافات بين ليبيا وتونس التي أعقبت إعلان الوحدة بين البلدين، ونتج عنها برود في العلاقات ومنع للعمالة التونسية من العمل في ليبيا، والخلافات بين ليبيا ومصر، والخلافات بين المملكة المغربية والجزائر، حول مشكلة الصحراء الغربية، التي نتج عنها قفل الحدود بين البلدين، وكذلك الخلافات بين العراق وسوريا، والخلافات بين السعودية واليمن الشمالي.. إلى آخره من سلسلة الخلافات التي ميزت النظام السياسي العربي عبر تاريخه المعاصر، ومنعت قيام تعاون جاد ومثمر بين أقطاره. غير أنَّ التحويلات، بنوعيها، تعافت بشكل ملفت فبلغت 142 مليون دينار عربي حسابي سنة 1980م(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1981، ص 274).

وتشير الإحصاءات المنشورة إلى أنَّ تحويلات العاملين العرب من الدول النفطية إلى دولهم قد "بلغت نحو 10.7 مليار دولار علم 2005، أي ما يقدر بنحو 44% من إجمالي تحويلات العامين التي استقبلتها الدول العربية ذلك العام."(زروق... واخرون، د-ت ،ص 97) ويمكننا أن نستخلص من حجم تحويلات العمالة العربية البينية، أنَّ التعاون الاقتصادي العربي البيني ممكن ومهم جدا لحل مشكلات الغذاء.

و . الدعم التنموي الرسمي: .

الدعم التنموي الرسمي سياسة تتبعها كثيرٌ من الدول في إطار التعاون الاقتصادي بينها، ويتمثل في تحويل نسب محددة من رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، لمساعدتها في تمويل مشروعات التنمية فيها. وتتحكم في هذه السياسات مجموعة من المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وتلعب دورا كبيرا في زيادة أو تناقص حجم هذا الدعم، وبخاصة في حالة الدول العربية، حيث تؤثر العلاقات السياسية العربية البينية بشكل مباشر على تدفق الدعم الإنمائي العربي الرسمي بينها، وعلى مجمل العلاقات العربية . العربية. كما تلعب الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية، مثل نشاط الجماعات المعارضة، ونسبة الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية، دورا بارزا في تحديد حجم الدعم الإنمائي العربي الرسمي.

كما يتأثر الدعم الإنمائي العربي الرسمي كثيرا بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبعدم الاستقرار في العلاقات السياسية بين الدول العربية؛ فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، أو

تحسنت العلاقات السياسية بين الدول العربية، زاد حجم الدعم الإنمائي العربي الرسمي من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول العربية الفقيرة. وكلما ساءت العلاقات بين الدول العربية، أو انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية، تناقص ذلك الدعم.

تميز الدعم الإنمائي العربي الرسمي بانخفاض المشروطية وارتفاع عناصر الضمان والسماح فيه؛ حيث يُقدم هذا الدعم بشروط يسيرة وغير مرهقة للطرف المتلقي. ويمر الدعم الإنمائي العربي الرسمي إلى الدول العربية الفقيرة والدول النامية عموما عبر مجموعة من القنوات منها:.

- صندوق النقد العربي.
- الضمانات الحكومية.
- صناديق ومؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية.
- غيرها من وكالات الدعم المتخصصة.

وقد بلغ إجمالي الدعم الإنمائي العربي الرسمي خلال الفترة من 1970 م إلى 1979م، حوالي 39.437 مليون دولار أمريكي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995، ص 317). أما خلال الفترة الممتدة بين 1980م، و 1989م. فقد ارتفع هذا الدعم فبلغ حوالي 48.256 مليار دولار أمريكي، عاكسا التحسن الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية. خلال الفترة الواقعة بين أعوام 1990م، و1999م، شهد هذا الدعم تناقصا حادا، بسبب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومرور الدول العربية بجملة من الأزمات السياسية والاقتصادية الحادة، مثل غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وأزمة (لوكربي)، والحربين الأهليتين في كل من الجزائر واليمن.

وبسبب التغيرات الجذرية التي حدثت في العالم، وأهمها سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة. حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية العربية الرسمية خلال هذه الفترة حوالي 20.381 مليار دولار أمريكي فقط(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995 ، ص 147-149،317، 1996 ،ص 175-177 ،349، 2015، ص 297، 514).

وهو رقم يعكس حجم الأزمة التي كانت تعاني منها الحكومات العربية، وعدم قدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية. الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2009 عاود الدعم الارتفاع قليلا حيث بلغ حوالي 34.967 مليار دولار، بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما خلال الأعوام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 فقد ارتفع الدعم لنفس الأسباب فبلغ حوالي 47.427 مليار دولار أمريكي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،ص514).وتم تحويل

الدعم الإنمائي العربي على مراحل متعددة، عاكسا حالة النمو والتطور الاقتصادي داخل الدول العربية المانحة، وأسعار النفط في الأسواق العالمية.

يمكننا ملاحظة أن الدعم الإنمائي العربي الرسمي إلى الدول العربية الفقيرة ومتوسطة الدخل، بدأ في التصاعد بمجرد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي بدأ مع بداية سبعينيات القرن الماضي. وقد ارتبط حجم هذا الدعم زيادة ونقصانا مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالعلاقة السياسية بين الحكومات العربية. حيث بلغ ذروته خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهو العقد الذي تراكمت خلاله كميات هائلة من إيرادات النفط لدى الدول العربية المصدرة، حيث بلغت قيمة المساعدات حينها حوالي 48.256 مليار دولار أمريكي. ثم بدأ هذا الدعم يتراجع مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، متأثرا بما جرى من أحداث جسام في المنطقة العربية؛ مثل؛ غزو العراق للكويت وما ترتب عنه مما عُرف باسم حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من تطورات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل مباشر على تصدير النفط من السعودية ودول الخليج العربي.

أما الأسواق العالمية، التي تؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط، فقد تحكمت فيها الدول الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، التي اتبعت سياسات اقتصادية تعمل على التخفيف من سلبيات الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط عليها. لذلك نجد أن سياسات التصحيح الاقتصادي التي اتبعتها الدول الصناعية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، قد أتت أكلها. حيث أجبرت تلك السياسات أسعار النفط على التراجع إلى مستويات تتناسب وحاجتها لاستهلاك النفط. وأدى ذلك التراجع الكبير في أسعار النفط إلى تقليص عائدات الدول المصدرة له عموما، والدول العربية على وجه الخصوص.

وبالتالي على الدعم الذي تقدمه الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الأخرى. وقد تم ذلك على الرغم من الزيادة الملحوظة في استهلاك النفط على مستوى العالم، والتي بلغت حوالي 1.6% خلال عام 1994 م، وحوالي 1.4% خلال عام 1995 م، وحوالي 1% عام 2014م، وأدت إلى زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية، إلا أن الأسعار واصلت الجمود، أو الهبوط بسبب الزيادة الملحوظة في إمدادات النفط في الأسواق العالمية. وكان السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط، هو زيادة الاستهلاك في الدول الصناعية بنسبة بلغت حوالي 2%، وفي الدول النامية بنسبة حوالي 4.7 %(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995، ص 53-56، 1996،ص61-62،64، 1997، ص55-56،59، 2015 ،ص20).

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، واصلت أسعار النفط الانخفاض الحاد ثم الارتفاع البطيء على الرغم من زيادة الطلب والاستهلاك عالميا. وكان السبب المباشر وراء ذلك التذبذب في الأسعار هو سياسة إغراق الأسواق بهذه السلعة، والتي اتبعتها الدول المصدرة للنفط من خارج منظمة (أوبك O.P.E.C). مثل بريطانيا وروسيا وغيرهما. وعلى الرغم مما طرأ على أسعار النفط من تذبذب وعدم استقرار، وما ترتب عليه من أزمات وصدمات اقتصادية، فقد استمر النفط يشكل أهم مصادر الدخل المحلي في الدول العربية المصدرة له، بل استمر النفط يشكل الجزء الأعظم من صادراتها في نفس الوقت. ولم تنتهج الحكومات العربية المصدرة للنفط سياسات جادة لإيجاد بدائل عن النفط تؤدي إلى استقرار النشاط الاقتصادي واستقرار الإيرادات مثل؛ استثمار عوائد النفط محليا وعربيا ودوليا، ودعم القطاعات البديلة مثل قطاع الزراعة، والبحث العلمي.

وقد حافظت نسبة إرادات النفط إلى الدخل المحلي الإجمالي على مستويات عالية. فقد كانت حوالي 19.4% و17.4% خلال عامي 1993م, و1994م، على التوالي، وحوالي 21.7%، و24.3% ، و27.6%، و29.9%، و27.4%، 23.9% خلال أعوام 2009، و2010، و2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 384 ،450). وهي نسب عالية تجعل الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات الأسواق العالمية وما يتبعها من تقلبات للأسعار. بينما كانت نسبة إرادات النفط إلى الصادرات حوالي 56.2 % و53.3 % خلال الفترة من 1993 إلى 1994(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995،ص 58، 2012، ص 348). وهي أيضا نسبة عالية تؤثر سلبيا على التنمية بمختلف أشكالها وأنواعها.

ز . أسعار النفط الحقيقية والاسمية.

الأسعار الحقيقة هي الفارق بين سعر بيع المواد الخام، التي تنتجها الدول النامية، وأسعار السلع الصناعية والخدمات، التي تنتجها الدول الصناعية، في الأسواق العالمية. وهنا تواجه الدول النامية، عموما والدول المعتمدة على تصدير النفط الخام والمواد الأولية على وجه الخصوص، مشكلة حقيقية؛ فالمواد الأولية التي تعتمد عليها الدول النامية في صادراتها، وفي الحصول على العملات الأجنبية القابلة للصرف، وفي مقدمتها النفط الخام، تعاني دائما من تذبذب وتراجع كبير في أسعارها في الأسواق العالمية. بينما تحافظ السلع الصناعية والخدمات التي تنتجها الدول الصناعية على زيادة شبه منتظمة في أسعارها. ولو حاولنا أن نتابع تطور الأسعار في الحالتين، فإننا سنلاحظ بسهولة كيف تتذبذب أسعار المواد الخام ارتفاعا وانخفاضا وبشكل مستمر، في حين أن السلع الصناعية والخدمات ترتفع أسعارها بشكل منتظم ومتواصل إلى حد كبير.

فالنفط مثلا، شهدت أسعاره تذبذبا مستمرا منذ سنة 1970 م. وهذا يعني أن عائدات النفط هي الأخرى تذبذبت بشكل متواصل وحاد. متسببة في حدوث خسائر كبيرة مثل، عدم قدرة الدول المصدرة على استمرار الإنفاق على مشروعات التنمية وتمويل الاحتياجات الضرورية، مثل السلع الغذائية والأدوية ومواد التشغيل، وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلبا على متطلبات التنمية، وبخاصة الضرورية منها، ويدفع بها إلى الفشل.

جدول (8) الأسعار الحقيقة والاسمية للنفط وعائداته في الدول العربية المصدرة له فيما بين 1970م و 2014م.

	أسعار النفط دولار/للبرميل	
السنة	اسمية	حقيقية
1970	2.1	9.1
1975	10.41	29.5
1980	36.1	67.2
1985	27.52	37.9
1990	22.26	25.6
1995	16.86	16.9
1996	20.3	20.0
1997	18.7	18.1
1998	12.3	11.7
1999	17.5	16.5
2000	27.6	25.7
2001	23.1	21.3
2002	24.3	22.1
2003	28.2	26.8
2004	36.0	33.5
2005	50.6	46.3
2006	61.0	54.4
2007	69.1	60.39
2008	94.4	80.8
2009	61.0	51.8
2010	77.4	65.0
2011	107.5	88.6
2012	109.5	90.2
2013	105.9	86.2
2014(*)	96.2	77.3

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003. ص 299. ملحق (3/5). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012. ص 380. ملحق (8/5). لتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. ص 446. ملحق (8/5).

يتضح من خلال الجدول السابق أن أسعار النفط الحقيقة والاسمية قد ظلت تتذبذب في الأسواق العالمية بشكل كبير ومؤثر على الاقتصاد الوطني للدول المصدرة، خلال الفترة التي يدرسها الجدول. وقد

تراجعت الأسعار الحقيقية للنفط منذ العام 1975م. فمنذ أن بدأت أسعار النفط في الارتفاع، تراجعت الأسعار الحقيقية من معدل أعلى من الأسعار الاسمية سنة 1970م، إلى معدل الثلثين من تلك الأسعار فقط سنة 1975م. وتراجعت مرة أخرى سنة 1980م، لتصل إلى حوالي النصف فقط من تلك الأسعار.

أما سنة 1990م، فقد كانت الأسعار الحقيقية تمثل حوالي الثلث فقط. منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بدأت الأسعار الاسمية للنفط في التحسن النسبي. وهي الفترة التي تمكنت خلالها الدول المصدرة من توسيع إنفاقها العام. غير أن الدول العربية، وبخاصة منها المصدرة للنفط، كانت قد استنفدت كثير من أرصدتها وعوائدها النفطية في تمويل الحروب التي دارت رحاها في العراق والكويت، وفي شراء السلاح والتوسع في الإنفاق على الدفاع. وهذا يعني أنها فقدت جزأ كبيرا من إيراداتها من دون عائدات.

هذا بالإضافة إلى أنَّ هذه الحالة من التراجع والانخفاض والتفاوت بين الأسعار الحقيقية والاسمية، والإنفاق الضخم على نشاطات لا تأتي بعائدات، تسببت في مشاكل اقتصادية وسياسية كبيرة؛ ففي الوقت الذي تحسب الإيرادات الاسمية لمبيعات النفط كأرقام كبيرة تُسجل في سجل إيرادات الدولة، نجد أنَّ الإيراد الحقيقي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدولة الصناعية، وتضطر الدول النامية إلى استيرادها، وهي دائمة الارتفاع، وفي حقيقة الإنفاق العام للدولة وعلاقته بالإنفاق على التنمية والتحديث. وهو ما يؤدي إلى تآكل تلك العائدات وبالتالي عجز الدول المعنية عن الاستمرار في تمويل برامجها التنموية.

ك:. البديل الممكن للدول العربي للخروج من هذه الأزمة.

ليس ثمة بديل ممكن للدول العربية للخروج من حالة (أزمة) التوسع المتواصل للهوة الغذائية، إلا بالسعي الحثيث والجاد إلى إحداث تعاون وتكامل اقتصادي عربي يتم من خلاله استغلال الميزات النسبية المتوفرة في كل بلد منها، وتوجيهها نحو إنتاج زراعي وصناعي وخدمي يسد العجز القائم ويضيق الهوة بين الإنتاج والاستهلاك. ومن الطبيعي القول أنَّ مثل هذا العمل الضروري والإستراتيجي يتطلب عدة شروط يجب توفرها عند الحكومات العربية. من هذه الشروط:.

1. إدراك الحجم الحقيقي لهذه المشكلة، ومدى خطورتها وما قد يترتب عليها من تطورات سياسية وأمنية خطيرة، قد تؤدي إلى سقوط هذه الحكومات، في حالة مشابهة لما وقع سنة 2011م التي أدت إلى إزالة أنظمة برمتها من على الخارطة السياسية. هذا ما لم تبادر إلى العمل السريع لتفادي كارثة محققة كهذه.

2. توفر الإرادة السياسية الحقيقية، والقدرة على التحكم في القرار السياسي الوطني، وتوجيهه لخدمة مصلحة هذه الأنظمة، ومن ثم مصلحة شعوبها.

3. القدرة على قراءة التطورات السياسية العالمية قراءة واعية وعلمية، ومن ثم الاستفادة منها واستغلالها في استحداث تقارب سياسي واقتصادي عربي. من ذلك مثلا استغلال فرصة صعود التيار اليميني الانعزالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، إلى السلطة. وهو تيار يسعى إلى الاهتمام بالقضايا المحلية على حساب التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وهذا يعني أن قبضة الدول الإمبريالية قد تتراخى قليلا في مراقبة العلاقات العربية البينية. فإذا تمكنت الدول العربية من التقارب الهادي الجاد بأسلوب علمي بعيدا عن الضجيج الإعلامي والتنظير السياسي، فإنَّها سوف تنجح في إيقاف الكارثة، أو على الأقل تأجيلها.

4. القيام بدراسة الإمكانيات والفرص المتاحة دراسة علمية حقيقية بعيدا عن المؤثرات السياسية، ووضع خطط زمنية محددة، وتحديد أولويات التعاون، وجداول زمنية لإنجاز تلك الخطط. والتركيز على تطوير وصيانة البُنى التحتية، وتخفيض تكاليف النقل والتخزين والمواصلات، وإلغاء تأشيرات الدخول بين الدول العربية، وإزالة، أو تخفيض القيود الاقتصادية، مثل التعرفة الجمركية والحصص والحواجز بشكل عام.

5. تعديل وتطوير قوانين الاستثمار بحيث يُسمح لرأس المال الخاص والعام، والعمالة من التنقل عبر الدول العربية بأمان وسهولة ويسر. ومنح القطاع الخاص فرص أكبر للمشاركة في مشاريع التنمية والبناء، واستحداث عملة عربية موحدة تتم بواسطتها المعاملات التجارية والاستثمارية.

6. إحياء وتعديل معاهدات واتفاقيات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، الجماعية والثنائية، وتشجيع التعاون الثنائي والإقليمي بين الحكومات العربية.

7. توحيد المناهج التعليمية، وبخاصة ذات الصبغة العلمية، ومناهج الدراسات الجامعية والعليا، بما يكفل تزويد سوق العمل بالخبرات الفاعلة، وتشجيع تبادل المعلمين والأساتذة والطلاب بين الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة.

الخلاصة:.

يتضح مما سبق أن الدول العربية تعاني من مشكلات كثيرة تعيق عملية توفير الغذاء، إنتاجا، أو استيرادا، وتبين لنا أنَّ جميع الفرص والإمكانيات الاقتصادية والسياسية المتوفرة حاليا، ليست مجدية في حل أزمة الغذاء الحادة، حيث تتسع الهوة كل يوم بين إنتاج وتوفير الغذاء واستهلاكه، مما يتطلب البحث عن حلول جدية وناجعة، والتي تتمثل في إطلاق برنامج تعاون اقتصادي وسياسي عربي . عربي جاد ومستمر. كما يتضح أن هذه المشكلة سوف تستمر في مواجهة هذه المجموعة من الدول، طالما أنها لم تتمكن من إقامة هذا التعاون. إذ إنَّ العقل السليم والمنطق السوي، وما يجري في العالم العاقل، من

انتشار الفضاءآت التجارية والاقتصادية التي باتت تنتشر في معظم أصقاع المعمورة، والتعاون الاقتصادي، ألا محدود بين الدول، تؤكد أنَّه لا مناص للدول العربية من إيجاد صيغة من صيغ التعاون فيما بينها إذا أرادت البقاء والاستمرار دولا مستقلة ذات سيادة، وإلا فإنَّ المنطقة مقبلة على تغييرات جذرية، ستكون الدول الحالية ضحيتها الأولى، لا، بل سيكون الحكام الحاليون أول الضحايا، كما حدث لبعضهم خلال ثورات الربيع العربي.

لذا توصي هذه الدراسة جميع الحكومات العربية بالإسراع في إبرام اتفاقيات ومعاهدات تعاون اقتصادي وسياسي حقيقية وجادة ومستمرة، في مختلف المجالات، كما توصي بتوحيد المناهج التعليمية، وبخاصة في المواد العلمية، بمختلف المؤسسات التعليمية، وتشجيع البحوث والدراسات المشتركة بين الجامعات والكليات والأقسام، وتحفز الزيارات والرحلات الطلابية والشبابية، وتسهل إجراءات العمل والتملك والتنقل والسفر بينها، وذلك تمهيدا لتقارب ثقافي واجتماعي واقتصادي يسهل التعاون بين الحكومات ويطيل في عمره ويجعله مثمرا. حتى تتفادى الانهيار والسقوط في براثن الثورات التي بدأت في العام 2011 وقد لا تتوقف عند دولة معينة أو نظام معين!

قائمة المراجع

1. جمال الدين زروق ... واخرون (د–ت). تحويلات العاملين العرب في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية. – د–م : صندوق النقد العربي.
2. عبد العزيز محمد الكحلوت(1986) مشكلة الغذاء في الوطن العربي.– طرابلس . ليبيا : منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي.
3. عبد الهادي يموت(1988). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.– د–م: د–ن
4. محمد عبد الفضيل(1980) النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية.– د–م : د–ن
5. تحرير حازم الببلاوي (د–ت) الندوة السنوية المشتركة الرابعة عشر سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية. تنظيم صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة.
6. تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسنة (2005) الندوة التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية المنعقدة في 23 . 24 شباط فبراير ، الإمارات العربية المتحدة، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.
7. معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية والإستراتيجية. الإستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها. إشراف د. جورج قرم. إعداد د. عبد القادر سيد أحمد. إدارة د. أحمد ملك. 1977.
8. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2002). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصاد والاجتماعي.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1981.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1993م.
11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1994.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1995.
13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1996.
14. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1997.
15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1998.
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1999.
17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2000.
18. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001.
19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2002.
20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2003.
21. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2004.
22. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2005.
23. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2006.
24. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2007.
25. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2008.

26. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2009.
27. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2010.
28. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2011.
29. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2012.
30. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2013.
31. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2014.
32. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2015.
33. www.alarabia.net : تاريخ الاطلاع 2017/1/30
34. www.uabonline.org اتحاد المصارف العربية: تاريخ الاطلاع 2017/1/30.